مجلة العلوم الإنسانية المجلد21/ العـدد: 02 (2021)، ص 265- 287

الجماعات المحلية كأداة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة

-حـالة الجزائـر-

Local communities as a tool for achieving sustainable local development - The case of Algeria -

بركات ربيعة

جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر)، rabiaabarkat@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2021/07/06 تاريخ القبول: 2021/10/06 تاريخ النشر: 2021/11/06

الملخص:

تعتبر التنمية المحلية المستدامة جزء لا يتجزأ من التنمية المستدامة الشاملة والتي تسعى الدولة لتحقيقها على المستوى الوطني، فالتنمية المحلية المستدامة بأبعادها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية تعتبر منهج ضروري للنهوض بالمجتمعات وتطويرها.

ولتحقيق التنمية المحلية المستدامة انتهجت الدول سياسة اللامركزية الإدارية، من خلال تخلي السلطة المركزية لبعض اختصاصاتها للجماعات المحلية(الإدارة المحلية) بهدف تلبية حاجات المواطنين والاستجابة السريعة لها من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية بما يضمن الاستجابة لمتطلبات المجتمع المحلي الحالية والمستقبلية بما يضمن الاستدامة والاستمرارية في تنمية المجتمع المحلي .

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية المحلية، التنمية المحلية المستدامة، الجماعات المحلية .

Abstract:

Sustainable local development is an integral part of the comprehensive sustainable development that the state seeks to achieve at the national level.

Sustainable local development with its various economic, social and environmental dimensions is a necessary approach to the advancement and development of societies.

In order to achieve sustainable local development, countries have adopted a policy of administrative decentralization, through the central authority relinquishing some of its competencies to local authorities (local administration) with the aim of meeting the needs of citizens and responding quickly to them through optimal utilization of local resources to ensure response to the current and future requirements of the local community in a manner that ensures sustainability and continuity in development local society .

Key words: sustainable development, local development, Sustainable local development, local authorities.

المؤلف المرسل: بركات ربيعة، **الإيميل:** rabiaabarkat@univ-biskra.dz

1. مقدمة:

في ظل ازدياد الاهتمام بالجماعات المحلية لكونها وسيلة وأسلوب يهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة على المستوى الوطني من خلال ما تقوم به من أدوار في مجال تلبية حاجات المجتمع المحلي عن طريق دمج الجهود الحكومية والمشاركة الشعبية بغرض استغلال الموارد المحلية المتاحة للوصول إلى تنمية محلية فعالة.

ومع ظهور مفهوم التنمية المستدامة تحولت التنمية من اتجاه اقتصادي واجتماعي إلى تنمية تراعي البعد البيئي والأجيال المستقبلية بهدف الوصول إلى تنمية متواصلة ومستمرة على المدى البعيد، وباعتبار التنمية المحلية جزاءا من التنمية الشاملة ،تطلب الأمر كذلك إعادة النظر في مفهوم التنمية المحلية ، من المفهوم التقليدي الذي يعالج النواحي الاقتصادية والاجتماعية إلى المفهوم الحديث الذي يأخذ بعين الاعتبار متطلبات الاستدامة والاستمرارية من خلال استغلال الموارد الطبيعية المحلية والمحافظة عليها.

الإشكالية:

إن مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الأبعاد يهدف إلى تحقيق نهضة تنموية متوازنة بالمناطق المحلية وفق ما يتطلبه النظام البيئي لها دون الإخلال بالأهداف الاقتصادية والاجتماعية في هذه المناطق.

وعلى ضوء ما ذلك تبرز إشكالية الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هو الدور الذي تلعبه الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة؟

أهداف البحث

نحاول من خلال هذه الدراسة تحقيق الأهداف التالية:

1-تسليط الضوء على مفهوم التنمية المحلية المستدامة

2-توضيح الأبعاد المختلفة للتنمية المحلية المستدامة.

3-توضيح دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية الشاملة.

هيكل الدراسة: للإجابة على إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى العناصر التالية

أولا: **ماهية التنمية المحلية المستدامة**

ثانيا: **الجماعات المحلية في الجزائر**

ثالثا: **دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية المستدامة**

أولا: ماهية التنمية المحلية المستدامة

1- التنمية المستدامة

1-1- ظهور مفهوم التنمية المستدامة

بين عام 1972 و عام 2002 استكملت الأمم المتحدة عقد ثلاثة مؤتمرات دولية ذات أهمية خاصة ،الأول عقد في **ستوكهولم (السويد)** عام 1972 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان، والثاني عقد في **ريو دي جانيرو (البرازيل)** عام 1992 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية، والثالث انعقد في **جوهانسبورغ (جنوب إفريقيا)** في سبتمبر2002 تحت اسم مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة. في عام 1972 أصدر **نادي روما** تقريره الفريد (حدود النمو) الذي شرح فكرة محدودية الموارد الطبيعية ، وأنه إذا استمر تزايد معدلات الاستهلاك فإن الموارد الطبيعية لن تفي باحتياجات المستقبل، وأن استنزاف الموارد البيئية المتجددة (المزارع ، المراعي ، الغابات ، مصايد الأسماك) والموارد غير المتجددة (رواسب المعادن، حقول النفط و الغاز الطبيعي، طبقات الفحم) يهدد المستقبل.

وفي عام 1973 هزت أزمة البترول العالم و نبهت إلى أن الموارد محدودة الحجم، وفي عام 1980 صدرت وثيقة الإستراتيجية العالمية للصون نبهت هذه الوثيقة الأذهان إلى أهمية تحقيق التوازن بين ما يحصده الإنسان من موارد البيئة و قدرة النظم البيئية على العطاء. وفي عام1987 أصدرت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة تقرير(مستقبلنا المشترك)، كانت رسالة هذا التقرير الدعوة إلى أن تراعي تنمية الموارد البيئية تلبية الحاجات المشروعة للناس في حاضرهم من دون الإخلال بقدرة النظم البيئية على العطاء الموصول لتلبية حاجات الأجيال المستقبلية. ولما انعقد مؤتمر الأمم المتحدة عن البيئة والتنمية عام 1992، برزت فكرة التنمية المستدامة أو المتواصلة كواحدة من قواعد العمل الوطني والعالمي، ووضع المؤتمر وثيقة مفصلة لبرنامج العمل في القرن الحادي والعشرين : أجندة (21) تضمنت أربعين فصلا تناولت ما ينبغي الاسترشاد به في مجالات التنمية الاقتصادية (الزراعة ، الصناعة ، الموارد الطبيعية) والتنمية الاجتماعية (الصحة ، التعليم)، وفي مشاركة قطاعات المجتمع في مساعي التنمية وفي الحصول على نصيب عادل من ثمارها.

في 2002 انعقد مؤتمر الأمم المتحدة حول التنمية المستدامة ، ليراجع حصيلة استجابة العالم لفكرة التنمية المتواصلة ،إذا فالتطور من فكرة بيئة الإنسان 1972 إلى فكرة البيئة والتنمية 1992 إلى فكرة التنمية المتواصلة 2002، ينطوي على تقدم ناضج، ذلك أن العلاقة بين الإنسان و البيئة لا تقتصر على أثار حالة البيئة على صحة الإنسان كما كان الظن 1972، إنما للعلاقة وجه آخر هو أن البيئة هي خزانة الموارد التي يحولها الإنسان بجهده وبما حصله من المعارف العلمية والوسائل التقنية إلى ثروات، فتحويل الموارد إلى ثروات هو جوهر التنمية (منتدى التمويل الاسلامي، 2007).

1-2- مفهوم وأهداف التنمية المستدامة

1-2-1- مفهوم التنمية المستدامة

- التنمية المستدامة هي "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ". (عماري، افريل 2008، صفحة 4)

- تعرف التنمية المستدامة بأنها" إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة، فهذه التنمية المستدامة التى تحافظ على الأراضي والمياه والنبات والموارد الوراثية الحيوانية لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعي ". (نبيلة، افريل 2008، صفحة 10)

- كما عرف المبدأ الثالث في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية الذي إنعقد في **ريودي جانيرو** سنة 1992 التنمية المستدامة بأنها" ضرورة لإنجاز الحق في التنمية بحيث تحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل". (تي، افريل 2008، صفحة 20)

- و تعرفها اللجنة العالمية للتنمية المستدامة 1987 كما يلي"هي تلبية حاجات الحاضر دون أن تؤدي إلى تدمير قدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة". (كريم، جوان 2010، صفحة 195)

1-2-2- أهداف التنمية المستدامة

من خلال التعاريف السابقة للتنمية المستدامة يمكن استخلاص الأهداف التي تسعى التنمية المستدامة تحقيقها في العناصر التالية: (ريمة، افريل 2008، صفحة 7)

➢ **المياه**

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان إمداد كافٍ من المياه ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعية والصناعية والحضرية والريفية .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية وموارد المياه العذبة وأنظمتها الإيكولوجي.

➢ **الغذاء**

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيه إلى رفع الإنتاجية الزراعية والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة وضمان الأمن الغذائي المنزلي .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه.

➢ **الصحة**

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى زيادة الإنتاجية من خلال الرعاية الصحية والوقائية وتحسين الصحة والأمان في أماكن العمل .وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة .وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الإيكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة.

➢ **المأوى والخدمات**

تهدف الاستدامة الاقتصادية فيها إلى ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات .وتهدف الاستدامة الاجتماعية لضمان الحصول على السكن المناسب بالسعر المناسب، بالإضافة إلى الصرف الصحي والمواصلات للأغلبية الفقيرة . وتهدف الاستدامة البيئية إلى ضمان الاستخدام المستدام أو المثالي للأراضي والغابات والطاقة والموارد المعدنية.

➢ **الدخل**

تهدف الاستدامة الاقتصادية إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية والنمو وفرص العمل في القطاع الرسمي.

وتهدف الاستدامة الاجتماعية إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي، أما الاستدامة البيئية فتهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعين العام والخاص .

1-3- أبعاد التنمية المستدامة: تعالج التنمية المستدامة ثلاثة أبعاد رئيسية متداخلة ومتكاملة وهي: (https://www.aljazeera.net/encyclopedia ، 2015)

➢ **البعد الاقتصادي:** ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

➢ **البعد الاجتماعي:** ويكون بضمان نمو مُدمِج عبر توزيع عادل للثروة وللموارد ومنظومة ضريبية عادلة، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة.

➢ **البعد البيئي:** وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات.

الشكل رقم (1):أبعاد التنمية المستدامة

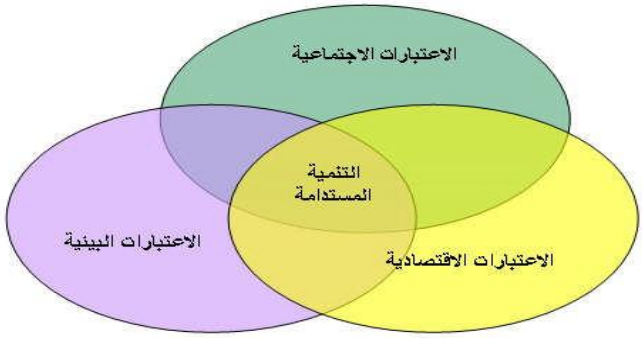

المصدر: (بعيرة و بعيرة، 2008، صفحة 3)

2- التنمية المحلية المستدامة

2-1 – مفهوم التنمية المحلية

التطرق إلى مفهوم التنمية المحلية المستدامة مرتبط بتحديد مفهوم التنمية المحلية ،هذا المفهوم الذي ظهر بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية لكونها الوسيلة التي يمكن من خلالها تحقيق التنمية الشاملة فمن خلال تحقيق التنمية على كل المستويات المحلية يمكن الوصول إلى تنمية شاملة حقيقية .

✓ التنمية المحلية هي "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية (الدولة) للارتفاع بمستويات المجتمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا، اجتماعيا، ثقافيا وحضاريا من منظور تحسين نوعية الحياة في منظومة شاملة ومتكاملة" (حسين، 2012، صفحة 53)

✓ التنمية المحلية هي التي توحد جهود الأهالي وجهود السلطات الحكومية لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق تكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة ومساعدتها التامة في التقدم القومي". (حسين، 2012، صفحة 53)

فمن خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن التنمية المحلية هي مفهوم يركز على الاهتمام بتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية من خلال توحيد جهود الإدارة المحلية والمجتمع المحلي من مواطنين وجمعيات مدنية وقطاع خاص.

ويمكن تلخيص العناصر الأساسية التي توضح مفهوم التنمية المحلية فيما يلي : (عزيزي، 2008، صفحة 22)

- ✓ التنمية مفهوم معنوي لعملية ديناميكية موجهة أصلا للإنسان.
- ✓ التنمية تغير ثقافي في إطار اجتماعي يهدف إلى تحسين الاقتصاد.
- ✓ التنمية مفهوم شامل وعملية إدارية موجهة لاستغلال إمكانيات المجتمع وموارده المادية والطبيعية والبشرية المتاحة لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكاليف وبأقصر وقت.

إذن هي عملية مشتركة بين هيئتين: (عزيزي، 2008، صفحة 22)

- ✓ هيئة محلية تشمل جهود المجتمع المحلي من جمعيات ومنظمات وأفراد بمختلف نشاطاتهم الفردية والجماعية.
- ✓ هيئة الدولة التي تمثلها سلطات عمومية لما تقدمه من برامج تنموية بإشراك المجتمعات المحلية لإضفاء الفعالية وتوجيهها حسب متطلبات كل إقليم محلي، ويبقى مجهود هاتين الهيئتين موجها نحو تحسين المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، باستخدام أنسب الوسائل وأنجع الطرق في إطار السياسة العامة للدولة.

2-2- مفهوم التنمية المحلية المستدامة

لقد برز مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمفهوم جديد يعكس مدى تطبيق التنمية المحلية لمعايير الاستدامة من خلال مراعاة الجانب البيئي من جهة والمحافظة على حقوق الأجيال المستقبلية من جهة أخرى.

- ✓ تعرف التنمية المحلية المستدامة على أنها"تلك العملية التي يتمكن بها المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه ،وترتيب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياتها ،مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب **لحاجات الأجيال الراهنة** دون تعريض **قدرة الأجيال القادمة للخطر**" (مشري، 2008-2009، صفحة 64)
- ✓ التنمية المحلية المستدامة هي " تلك العملية التي يشترك فيها كل الناس في المحليات والذين يأتون من كل لقطاعات ويعملون سويا لتحفيز النشاط الاقتصادي المحلي والذي ينتج

عنه اقتصاد يتسم بالمرونة والاستدامة، وهي عملية تهدف إلى تكوين الوظائف الجديدة وتحسين نوعية الحياة للفرد والمجتمع، بما فيها الفقراء والمهمشين، مع المحافظة على البيئة". (عريوة، نوفمبر 2011، صفحة 8)

2-3- مبادئ التنمية المحلية المستدامة

التنمية المحلية المستدامة هي إستراتيجية تعتمد على المبادئ الأساسية التالية: (عريوة، نوفمبر 2011، صفحة 9)

- ✓ **التنمية هي عملية شاملة:** ومعنى ذلك أننا لا يمكن تقييد عملية التنمية في إطار أبعادها الاقتصادية فقط، أو برنامج خلق مناصب شغل أو دعم إقطاعي.
- ✓ **مساهمة المبادرات والمشاريع الصغرى في التنمية الشاملة:** إن تقدم ورفاهية المجتمع ليس فقط بسبب المؤسسات الكبرى و المشاريع الكبرى الخاصة بالمستوى الكلي.
- ✓ **الموارد البشرية هي القوة الدافعة للتنمية:** إن عملية تكوين الأفراد وتحفيزهم تعتبر من أهم العوامل المحددة والحاسمة لعملية التنمية على غرار البني التحتية، التقنيات، التجهيزات،...

2-4- أبعاد التنمية المحلية المستدامة : ويجسد أبعاد التنمية المحلية المستدامة مايلي:

2-4-1- البعد الاقتصادي:

ويتشكل البعد الاقتصادي من مجموعة الوسائل والأدوات التي تحقق الرفاهية لأفراد المجتمع وتعمل على المحافظة على الموارد المتاحة وفق منهج استخدام رشيد لها، ويتضمن أيضا البعد الاقتصادي إمكانية إبراز الدور الاقتصادي للريف باعتبارها شريك في التنمية المحلية المستدامة، ودون أن ننسي إمكانية ضمان حصول الأفراد على حقهم من الموارد الطبيعية من خلال إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، والزامية تحمل مسؤولية التلوث والاستنزاف.

إن التنمية المحلية المستدامة يجب أن تأخذ بعين الاعتبار العمليات والأساليب الاقتصادية التي يتم من خلالها تحقيق القيمة المضافة المادية ولكن بما يخدم البيئة مثل الاستثمار في مجال تمويل البحوث والدراسات التي تسعي إلي ابتكار تقنيات وأساليب جديدة لتحويل النفايات التي تلوث الأراضي والتربة الزراعية إلي أسمدة ووقود عضوية تفيد التربة

وتخصبها ومنه حققنا قيمة اقتصادية من خلال إعادة تدوير قيمة ضائعة وحققنا في نفس الوقت حماية للبيئة. (مشري، 2008-2009، صفحة 65)

وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي: (ريمة، افريل 2008، صفحة 8)

- ✓ النمو الاقتصادي المستديم.
- ✓ كفاءة رأس المال.
- ✓ إشباع الحاجات الأساسية.
- ✓ العدالة الاقتصادية.

2-4-2- البعد الاجتماعي

إن الاتجاه الاجتماعي في التنمية المحلية المستدامة يقصد به كيفية الارتقاء بالإنسان نحو إنسانيته حيث أنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي وعملية للتطوير في الاختيار السياسي ولابد لهذا الاختيار أن يكون قبل كل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول ومابين الأقاليم، إن تحقيق فكرة التنمية المحلية المستدامة تقف أساسا على الإنسان لكونه يعتبر مدخل ومخرج هذه التنمية .

إن تحقيق هذا البعد الاجتماعي يتطلب في الأساس ما يلي:

- ✓ **المشاركة الشعبية** : والمقصود هنا بالمشاركة إشراك الناس في صنع القرارات المتعلقة بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية...الخ، حيث أن المشاركة الفعالة تعتبر عنصر جوهري من عناصر التنمية المحلية المستدامة لكونها تسمح للناس بأن يحققوا إمكاناتهم الكاملة وأن يقدموا أفضل إسهام من جانبهم للارتقاء بالمجتمع.
- ✓ **المساواة بين أفراد المجتمع:** والتي تعطي للفرد الإحساس بالانتماء وهو ما يجعل منه متغير ايجابي وكفء في البرامج والسياسات التنموية التي تسعى المحليات إلي الاستفادة من ايجابيتها، كما لا يجب أن نهمل فكرة خلق مجتمع مستقل وذا خصوصية ثقافية وحضارية يستمد منها الحياة الكريمة والراقية. (مشري، 2008-2009، صفحة 66)

2-4-3- البعد البيئي

ويركز البعد البيئي للتنمية المحلية على مراعاة الحدود البيئية بحيث تكون لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف أما حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي.

وعلى هذا الأساس يجب وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج البيئية واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة (غريبي، 2010، صفحة 8)

إن تجسيد البعد البيئي للتنمية المحلية المستدامة يستوجب السهر على: (مشري، 2008-2009، الصفحات 66-67)

✓ حماية الأراضي من الزحف الحضري وتوسع المتمدن على حساب الأراضي الزراعية وتطبيق تقنيات الحد من الانجراف والتصحر، واستخدام تقنيات مكافحة الآفات المتكاملة بدلا من الاستخدام المسرف والغير عقلاني للمبيدات وما ينتج عنه من خسائر وتأثيرات سلبية على الكائنات الحية التي تسكن التربة وعلى التنوع البيولوجي وتلويثا للمياه السطحية والجوفية.

✓ حماية الموارد الطبيعية وخاصة المياه من خلال تبني منهج متكامل لتخطيط الاقتصاديات المائية وإدارتها وكذا الارتقاء بنوعية ونطاق خدمة المياه بإنشاء محطات للتنقية واستعمال أفضل الطرق في مجال الري والسقي من خلال تحسين كفاءة شبكات المياه، وتنظيف المناطق التي تعاني مشاكل في التلوث، هذا بالإضافة إلي تبني ممارسات وتكنولوجيات تزيد من الاستفادة والمحافظة على الموارد الطبيعية .

✓ إلزامية التعامل مع المخلفات البيئية والنفايات الخطرة الناتجة عن النشاطات البشرية وخاصة الصناعية من خلال تخزينها ومعالجتها ونقلها وتصريفها وإعادة تدويرها أو التخلص الآمن بيئيا من الأجزاء غير القابلة للتدوير في المنشات الصناعية.

✓ حماية المحيط المناخي وذلك بالحد من ممارسة كل الأنشطة المؤدية إلى التأثير على أنماط سقوط الأمطار أو زيادة درجة الحرارة أو زيادة انسياب الأشعة فوق البنفسجية وغيرها، ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرارا لمناخ أو تدمير طبقة الأوزون.

2-4-4- البعد التكنولوجي

التنمية المحلية المستدامة تسعى إلي استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية وبالتالي التحول إلى التكنولوجيات الأنظف والتقنيات الصديقة للبيئة والاعتماد على التكنولوجيات التي تستخدم للتخلص التدريجي من المواد الكيماوية، والتي تقلص إلي حد كبير من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية، والاعتماد على التكنولوجيات

المحسنة وفرض ذلك بالنصوص القانونية وحملات التوعية للحد من انبعاث الغازات بالاعتماد على مصادر الطاقات المتجددة بدلا من المحروقات للحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون. (مشري، 2008-2009)

ويمكن استخلاص أبعاد التنمية المحلية المستدامة بالاستناد إلى الشكل رقم (01) الذي يوضح أبعاد التنمية المستدامة في الشكل التالي:

الشكل رقم (02):أبعاد التنمية المحلية المستدامة

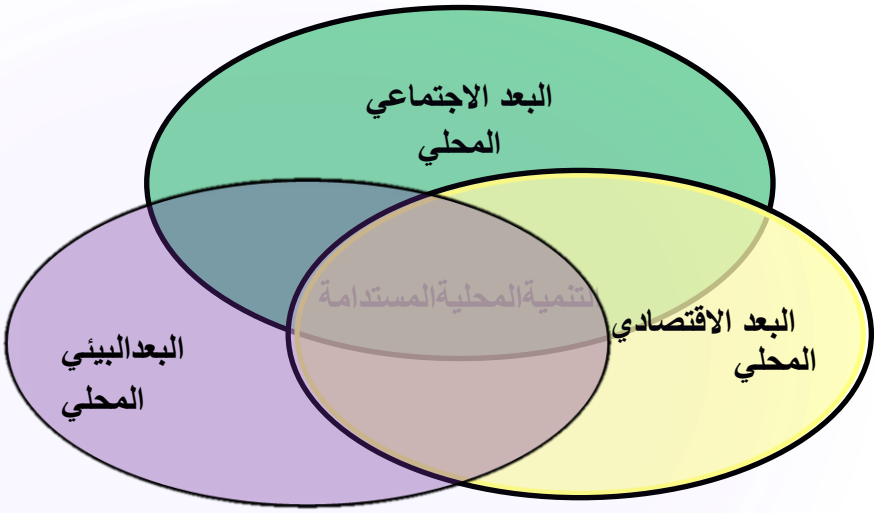

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الشكل رقم (01) وأبعاد التنمية المحلية المستدامة المذكورة سابقا.

ثانيا:الجماعات المحلية في الجزائر

1- مفهوم الجماعات المحلية

تعبر الجماعات المحلية في الجزائر عن الإدارة المحلية التي تقوم على اللامركزية الإدارية الإقليمية وترتكز على خليتين أساسيتين هما البلدية والولاية، لذلك فتعريف الجماعات المحلية مرتبط بتحديد تعريف كل من البلدية والولاية.

- "البلدية هي وحدة أو هيئة إدارية لا مركزية إقليمية محلية في النظام الإداري الجزائري وعرفها قانون البلدية لسنة 1967 بأنها الجماعة الإقليمية السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية". (ناجي، جانفي2009، صفحة 143)
- حسب المواد 1-2-3 من قانون البلدية ،فالبلدية هي "الجماعة الإقليمية الأساسية، وتتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون ، وللبلدية إقليم ومركز ويديرها مجلس منتخب هو المجلس الشعبي البلدي وهيئة تنفيذية " (الجزائرية، 1990)
- الولاية هي "جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتشكل مقاطعة ادارية للدولة". (الجزائرية، 1990)
- الولاية هي "هيئة أو مجموعة محلية لامركزية إقليمية، فهي جماعة ذات شخصية معنوية واستقلال مالي ولها اختصاصات سياسية واقتصادية وثقافية وهي أيضا تنظيم إداري للدولة". (ربحي و بركان، 2016، صفحة 3)

2- خصائص الجماعات المحلية

تتميز الجماعات المحلية بجملة من الخصائص أهمها الاستقلال الإداري والمالي: (مرغاد، 2005، صفحة 3)

2-1- الاستقلالية الإدارية

وهي من أهم المميزات التي تنتج بشكل عادي من الاعتراف بالشخصية المعنوية، وهو ما أكدته **المادة الأولى من القانون البلدي في الجزائر**، فالاستقلال الإداري يعني أن تنشأ أجهزة تتمتع بكل السلطات اللازمة بحيث يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والهيئات المحلية المستقلة، وذلك وفقا لنظام رقابي يعتمد من طرف السلطات المركزية للدولة .وتتمتع هذه الاستقلالية بعدة مزايا نذكر منها :

– تخيف العبء عن الإدارة المركزية نظرا لكثرة وتعدد وظائفها.
– تجنب التباطؤ وتحقيق الإسراع في إصدار القرارات المتعلقة بالمصالح المحلية.
– تفهم أكثر وتكفل أحسن برغبات وحاجات المواطنين من الإدارة المركزية.
– تحقيق مبدأ الديمقراطية عن طريق المشاركة المباشرة للمواطن في تسيير شؤونه العمومية المحلية.

2-2- الاستقلالية المالية للجماعات المحلية

إن تمتع الجماعات المحلية بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري يوجب الاعتراف لها بخاصية الاستقلال المالي أو الذمة المالية المستقلة، وهذا يعني توفير موارد مالية خاصة للجماعة المحلية تمكنها من أداء الاختصاصات الموكلة إليها، وإشباع حاجات المواطنين في نطاق عملها، وتمتعها بحق التملك للأموال الخاصة، وينص قانون البلدية في الجزائر بأن " يقوم المجلس الشعبي باسم البلدية وتحت مراقبة المجلس بجميع الأعمال الخاصة بالمحافظة على الأموال والحقوق التي تتكون منها ثروة البلدية"

بالإضافة إلى ذلك فإن الاستقلالية المالية للجماعات المحلية تسمح لها بإدارة ميزانيتها بحرية في حدود ما تمليه عليها السياسة الاقتصادية للدولة، حتى لا يكون لذلك تأثير على مجرى نمو النشاط الاقتصادي، غير أن الاستقلالية الممنوحة للجماعات المحلية- حاليا- ليست لها هذه الصفة من جهة حدود الميزانية، ومن جهة المراقبة التي تقوم بها السلطات المركزية.

3- أسباب الاعتماد على نظام الإدارة المحلية(الجماعات المحلية)

اهتم الكثير من الباحثين بالإدارة المحلية باعتبارها أحد صور التضامن الاجتماعي وكونها تقوم على فكرة تقسيم العمل مما يجعلها موضع اهتمام الباحثين ، ويرجع الاعتماد على نظام الإدارة المحلية كما يعرف بالجزائر بالجماعات المحلية المتمثلة في البلدية والولاية لأسباب عدة يمكن حصرها في النقاط التالية : (عولمي، 2006، الصفحات 258-259)

3-1- تزايد مهام الدولة

كانت مهام الدولة فيما سبق تتمثل في الأمن والعدالة والدفاع ، فتطورت فيما بعد إلى دولة متدخلة بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها، هذا التنوع في النشاط

والتعدد في المهام فرض إنشاء هياكل مساعدة للدولة في الدور المنوط بها والمتمثلة في الجماعات المحلية ، فقد أصبح العمل بالمركزية الإدارية لا يجدي نفعا مع تطور عدد البلديات وتزايد المشاريع التنموية والمنشات القاعدية.

3-2- التفاوت فيما بين أجزاء إقليم الدولة

تختلف الأقاليم من الناحية الجغرافية ،فهناك المناطق السياحية والمناطق القريبة من العاصمة والمناطق البعيدة عنها ،كما تختلف من حيث تعداد السكان ،إلى جانب وجود المدن المكتظة بالسكان ،مدن قليلة السكان ،مناطق تزخر بالإمكانات السياحية ومناطق لا تتوفر على هذا العامل .

هذا الاختلاف بين منطقة وأخرى من مناطق الدولة الواحدة في العامل الجغرافي والسكاني إلى جانب العامل المالي ،يفرض بالضرورة بإدارة محلية لتسيير شؤون الإقليم ، ذلك انه لا يمكن تصور تسيير كل المناطق على اختلاف عواملها وإمكانياتها وموقعها بجهاز مركزي واحد مقره العاصمة ، وكلما كان مقر المسير قريبا من مشاكل الإقليم ومواكب لتطورات التنمية الإقليمية كلما كان التسيير أحسن.

3-3- تجسيد الديمقراطية على المستوى المحلي

تعبر الإدارة المحلية عن التسيير الذاتي وهو وسيلة فعالة لاشتراك المنتخبين من الشعب في ممارسة السلطة وهي علامة من علامات الديمقراطية في نظام الحكم.فكلما استعانت السلطة المركزية بالإدارة المحلية ومجالسها المنتخبة كلما كان ذلك مؤشرا على الديمقراطية ،ومنه فالإدارة المحلية لا تخلو من الأهمية من كونها أكثر النظم الإدارية فعالية وديناميكية لأنها أقرب إلى المجتمع المحلي، ولا يكتمل عمل نظام الإدارة المحلية إلا إذا توفرت على أساليب تسيير وقواعد تحكم عملها ويعد أسلوب اللامركزية الإدارية أحسن الأساليب في تسيير نظام الإدارة المحلية .

ثالثا: دور الجماعات المحلية في تفعيل التنمية المحلية المستدامة

1- دور الولاية في مجال التنمية المحلية المستدامة

تعتبر الولاية فاعل أساسي في مجال التنمية المحلية وفي هذا الإطار يمكن تحديد دورها من خلال العناصر التي يمكن إجمالها في :التهيئة العمرانية، الصحة، الثقافة، السياحة، السكن،

الفلاحة والري، الهياكل الأساسية الاقتصادية، التجهيزات التربوية وتجهيزات التكوين المهني، النشاط الاجتماعي.

1-1- في مجال التهيئة العمرانية والتجهيز والهياكل الأساسية :حيث تقوم الولاية في هذا الإطار بتحديد مخطط التهيئة العمرانية للولاية ورسم النسيج العمراني ومراقبة تنفيذه، كما تبادر بكل عمل من شأنه توفير التجهيزات التي تتجاوز قدرات البلدية، والأعمال المرتبطة بأشغال تهيئة طرق الولاية وصيانتها وتصنيفها حسب الشروط المعمول بها والمبادرة بكل عمل من شأنه فك العزلة عن الأرياف.

1-2- في المجال الثقافي والسياحي :تسعى الولاية بموجب مخططها إلى إنشاء مرافق ثقافية وتقديم دعمها ومساعدتها لهذه المرافق، كما تتولى ترقية التراث الثقافي بالمنطقة بالتنسيق مع البلديات ، كما تتخذ الإجراءات اللازمة التي تساعد في استغلال القدرات السياحية وتشجيع الاستثمارات في هذا المجال

1-3- في المجال الاجتماعي :تمارس الولاية مهاما كثيرة ذات طبيعة اجتماعية نذكر منها:

- ✓ المساهمة في برامج ترقية التشغيل بالتشاور مع البلديات أو المتعاملين الاقتصاديين.
- ✓ تتولى انجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلديات، كما تساهم في أعمال الوقاية من الأوبئة وترقية الوقاية الصحية.
- ✓ المساهمة في كل نشاط اجتماعي بالتنسيق مع المجالس الشعبية البلدية بهدف التكفل بالطفولة والمعوقين والمسنين والمعوزين والمرضى عقليا.
- ✓ يسعى المجلس إلى إنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية بالتشاور مع البلديات ويدعم كل نشاط من هذه الأنشطة.
- ✓ العمل على تدعيم البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية وتقوم بتقديم مساهمات لإنشاء المؤسسات وشركات البناء العقاري، بالإضافة إل المبادرة والمشاركة في ترقية برامج السكن المخصص للإيجار، والمشاركة في عمليات الإصلاح وإعادة البناء بالتشاور مع البلديات.

1-4- في المجال الاقتصادي

- ✓ تبادر الولاية وتعمل على تجسيد كل العمليات التي ترمي إل حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي، وترقية الأراضي الفلاحية وحماية الثروة الغابية والثروة

الحيوانية، كما تعمل على تشجيع تدابير الوقاية من الكوارث والآفات وذلك باتخاذ كل الإجراءات ضد أخطار الفيضانات والجفاف، ومساعدة البلديات تقنيا وماليا في مشاريع التموين بالمياه الصالحة للشرب وتطهير المياه وهذا بالنسبة للمشاريع التي تتجاوز الإطار الإقليمي للبلديات المعنية.

✓ المصادقة على مخطط الولاية في المجال الاقتصادي ، بعد أن توضع بين يديه كل المعطيات التي تساعده على دراسة هذا الملف من قبل المصالح المعنية.

✓ ترقية الاستثمار على مستوى المنطقة وتقدير النفقات الواجب تخصيصها في هذا المجال.

2- دور البلدية في مجال التنمية المحلية المستدامة

تمثل البلدية الوحدة القاعدية التي تمثل الدولة على المستوى المحلي، وبهذا تعتبر المحرك الأساسي للتنمية المحلية بحكم علاقاتها المباشرة مع المواطنين وارتباطهم بها ويكمن هذا الدور من خلال:

2-1- في مجال التهيئة العمرانية :أعطت الدولة صلاحيات واسعة للجماعات المحلية لا سيما البلديات فيما يخص الحركة التنموية الشاملة، قصد تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تصبو إليها الدولة، ويكون ذلك عن طريق مخطط بلدي للتهيئة العمرانية والذي يجسد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية على المستوى القاعدي، ويتم بواسطة أداتين حددهما القانون رقم90 -29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير ، والمتمثلة في ما يلي:

● **المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير** :يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية المعنية، آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة والمخططات التنموية، ويقوم هذا الخطط بالتمييز بين وظيفة الفلاحة والسكن والصناعة، ويحدد المناطق الصناعية والمناطق الواجب تنميتها، إضافة إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها سواء أكانت أثرية أو ساحلية أو فلاحيه، زيادة على ذلك فهو يعمل على ضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي.

● **مخطط شغل الأراضي**:يحدد حقوق استخدام الأراضي والبناء بحيث يحدد، المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات

المصلحة العامة وكذلك التخطيط ومميزات طرق المرور، الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها، كما يحدد الأراضي الفلاحية الواجب حمايتها ووقايتها.

2-2- في المجال الاجتماعي :أعطى المشرع الجزائري بموجب المادة 89 من قانون البلدية للمجلس حق المبادرة بإتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة ومد يد المساعدة إليها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن، وألزم البلدية بانجاز مراكز صحية وقاعات للعلاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية، كما ألزمها بانجاز مؤسسات التعليم الأساسي وفقا للبرنامج المسطر في الخريطة المدرسية وصيانة هذه المؤسسات واتخاذ كل إجراء من شأنه تسهيل عملية النقل المدرسي، أما في مجال السكن تكلف البلدية بتشجيع كل مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، وأجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري، وفي المجال الثقافي تقوم البلدية بصيانة كل الهياكل والأجهزة المكلفة بالشبيبة والثقافة عن طريق صيانة المراكز الثقافية التابعة لها وتشجع على تطوير الحركة الجمعوية في ميدان الثقافة وتقدم لها المساعدات في حدود إمكانياتها ، وعلى صعيد آخر تعمل البلدية على اتخاذ الإجراءات التي تضمن ترقية السياحة وازدهارها في المناطق التابعة لإقليمها ،من خلال إعداد المخطط الرئيسي للتهيئة السياحية،لا سيما بتخصيص الأراضي واستصلاح الأماكن والقيام بالأشغال الخاصة بالهياكل الأساسية والتجهيزات الجماعية.

2-3- في المجال الاقتصادي :تتمتع البلدية بإمكانية الاستثمار في المجالات الاقتصادية طبقا للتشريع المعمول به، وطبقا لما جاء به قانون99-08 فان تدخل البلدية في ميدان الاستثمارات يتمثل في تخصيص رأس مال على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة التابعة للجماعات المحلية وتمثل البلديات في أجهزة التداول الخاصة بصناديق المساهمة ، كما أجاز قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع اقتصادي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير مصالحها العمومية كالمقاولات البلدية، وقد تقلص مثل هذا النوع من المؤسسات بكم التوجه الاقتصادي الجديد للدولة وتطبيق إجراءات الخوصصة خاصة منذ سنة 1994 ، ما يعكس الدور المحدود للبلدية في المجال الاقتصادي. (حسين، 2012، صفحة 53)

2-4- في مجال حماية البيئة

إن السعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات أفرز مشاريع أثرت في التوازنات الإيكولوجية، لهذا طرح المشرع الجزائري مبدأ التوازن بين النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة، فتم إنشاء هياكل إدارية للبيئة على المستوى الوطني، أما على المستوى المحلي فتعتبر البلدية المؤسسة المحلية الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة، فقد نصت قوانين البلدية والأوامر التابعة لها صراحة على مفهوم البيئة وحمايتها ومكافحة التلوث.

- ✓ تسهر البلدية على حماية الوسط الطبيعي وخاصة الاحتياطات المائية من أي صرف أو روافد صناعية.
- ✓ البلدية لها حق رفض أي مشروع يؤثر على البيئة.
- ✓ محاربة البناء الفوضوي وحماية المناطق الزراعية في مخطط التهيئة العمرانية.
- ✓ تشجيع تأسيس جمعيات حماية البيئة.
- ✓ مكافحة كل أشكال التلوث في إطار صلاحياتها (التلوث المائي، البحري والجوي)
- ✓ إنشاء وتوسيع وصيانة المساحات الخضراء والسهر على حماية التربة والموارد المائية والمساهمة في استعمالها الأمثل حسب ما نصت عليه المادة (108) من القانون البلدي.
- ✓ إنشاء الحدائق والمنتزهات وصيانة الطرق. (ناجي، الملتقى الوطني الاول حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر، 2008، صفحة 10)

كما نصت العديد من القوانين عن الدور المنوط بالجماعات المحلية في مجال حماية البيئة من بينها: (لموسخ، 2009، الصفحات 149-151)

- ✓ **قانون حماية البيئة الملغى رقم 03/83:**حيث نص على أن" الجماعات المحلية تمثل المؤسسات الرئيسية لتطبيق تدابير حماية البيئة، ويحدد كيفية مشاركة الجماعات المحلية بموجب نصوص تشريعية وتنظيمية"
- ✓ **قانون انشاء المدن الجديدة:** حيث نصت المادة 06 منه صراحة على الدور الأساسي الذي تلعبه الجماعات المحلية من خلال أخذ رأيها الضروري في انطلاق هذه المشاريع.

✓ **قانون المياه رقم 12/02** :حيث أشار إلى الدور الأساسي والجوهري الذي يدخل في صميم اختصاصات الجماعات المحلية من خلال ضرورة توفير المياه الصالحة للشرب للمواطن وأخذ كل التدابير الوقائية من أجل المحافظة على الأطار المعيشي والوقاية من المخاطر.

✓ **قانون تسيير النفايات وإزالتها رقم 19/01:** الذي أعطى صلاحيات واسعة الجماعات المحلية في مجال النظافة من خلال المادة 29 منه التي نصت على أعداد مخطط بلدي لتسيير النفايات المنزلية وبينت المادة 30 من القانون مضمون هذا المخطط وهو :

- جرد كمية النفايات المنزلية والنفايات الهامدة على مستوى البلدية .
- جرد وتحديد مناطق المعالجة على مستوى البلدية .
- احتياجات القيام بالمعالجة خصوصا بالنسبة للبلديات المشتركة .

خاتمة

تعتبر الجماعات المحلية أداة الدولة على المستوى المحلي لتحقيق البرامج التنموية المسطرة من طرف الإدارة المركزية، فهي تقوم بدور فعال في مجال تلبية حاجات المجتمع المحلي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وغيرها.

وفي ظل سعي الدولة الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة على المستوى الكلي،طلب الأمر ضرورة الاهتمام بمفهوم التنمية المحلية المستدامة لأن تحقيق تنمية محلية مستدامة في مختلف مناطق الوطن يؤدي إلى التنمية المستدامة الشاملة.

ولا يمكن لمفهوم التنمية المحلية المستدامة أن يتحقق إلا من خلال تفعيل دور الجماعات المحلية في المجال الاقتصادي والاجتماعي مع ضرورة الاهتمام بالبعد البيئي من خلال حسن استخدام الموارد الطبيعية المحلية بما يضمن الاستمرارية في التنمية المحلية.

ومن أجل الارتقاء بدور الجماعات المحلية تحقيق التنمية المحلية المستدامة ، يمكن إدراج الاقتراحات التالية:

✓ إعطاء الأهمية الكافية للتنمية المحلية ضمن أهداف الجماعات المحلية لدورها الفعال في تحسين الإطار المعيشي للمواطن على المستوى المحلي.

✓ إعطاء الأهمية الكافية للبعد البيئي ضمن أبعاد التنمية المحلية لما له من دور فعال في الحفاظ على الموارد المحلية وحقوق الأجيال المستقبلية.

✓ إعادة النظر في نظام الموارد المحلية للجماعات المحلية بما يدعم برامج التنمية المحلية المستدامة.

✓ تشجيع المبادرات الشعبية من خلال المشاركة الشعبية المحلية في الحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية المحلية.

✓ تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي، كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطاتها وإمكانيات المواطنين قصد إشراكهم في الأعمال المسطرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

✓ التقليص من المركزية الإدارية والمالية لأن تطبيق أسلوب اللامركزية يساعد في إعطاء الجماعات المحلية المرونة الكافية في توزيع استثماراتها المخصصة لكل منطقة على الأنشطة و المشروعات الاستثمارية اللازمة لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وفقا لأولوياتها واحتياجاتها الفعلية وبما يتفق مع ظروف وإمكانات كل منطقة.

المراجع

- *ابو بكر مصطفى بعيرة، و أنس ابو بكر بعيرة. (2008). مؤتمر التنمية المستدامة في ليبيا. لا تنمية مستدامة بدون ادارة قوامة. جامعة قار يونس بنغازي،ليبيا.*
- *احمد تي. (افريل 2008). المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد. ادارة الطلب على المياه كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة- دراسة حالة تجارب بعض الدول العربية. جامعة فرحات عباس سطيف.*
- *أحمد غريبي. (2010). أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر. مجلة البحوث والدراسات العلمية (الرابع).*
- *الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (7 افريل, 1990). قانون رقم 90-08 المتعلق بالبلدية .*
- *بسمة عولمي. (2006). تشخيص نظام الادارة المحلية والمالية المحلية في الجزائر. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا .*

- حرفوش سهام،صحراوي ايمان،بوباية ذهبية ريمة. (افريل 2008). المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. الاطار النظري للتنمية الشاملة المستدامة ومؤشرات قياسها. جامعة فرحات عباس،سطيف.
- رابح بوقرة،محاد عريوة. (نوفمبر 2011). الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة. استراتيجية ترقية التشغيل في الجزائر. جامعة المسيلة،الجزائر.
- زرمان كريم. (جوان 2010). التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2009. مجلة ابحاث اقتصادية وادارية (العدد السابع)، 195.
- عبد القادر حسين. (2012). رسالة ماجستير. الحكم الراشد في الجزائر واشكالية التنمية المحلية . تلمسان، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.
- عبد النور ناجي. (2008). الملتقى الوطني الاول حول التحولات السياسية واشكالية التنمية في الجزائر. تأليف عبد النور ناجي (المحرر)، نحو تفعيل دور الجماعات المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة. جامعة عنابة،الجزائر.
- عبد النور ناجي. (جانفي2009). دور الادارة المحلية في تقديم الخدمات العامة. مجلة دفاتر السياسة والقانون .
- عثمان عزيزي. (2008). رسالة ماجستير. دور الجماعات والمجتمعات المحلية في التسيير والتنمية بولاية خنشلة . قسنطينة ، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- عمار عماري. (افريل 2008). المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. اشكالية التنمية المستدامة وابعادها. جامعة فرحات عباس سطيف.
- فالي نبيلة. (افريل 2008). المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة. التنمية من النمو الى الاستدامة. جامعة فرحات عباس سطيف.
- كريمة ريحي، و زهية بركان. (2016). الملتقى الدولي حول تسيير الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية. وضع ديناميكية جديدة لتفعيل دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة،بسكرة.
- لخضر مرغاد. (2005). الايرادات العامة للجماعات المحلية . مجلة العلوم الانسانية .
- محمد الناصر مشري. (2008-2009). رسالة ماجستير. دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة . سطيف، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر.
- محمد لموسخ. (2009). الملتقى الدولي حول دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية. دور الجماعات المحلية في حماية البيئة.

- منتدى التمويل الاسلامي. (11 5, 2007). تاريخ الاسترداد 2018 3, 20، من https://islamfin.yoo7.com/t611-topic.
- . (2015). تاريخ الاسترداد https://www.aljazeera.net/encyclopedia 20 3, 2018